**العلّة أوّلاً في الرجال**

* [حسن الرفاعي- خبير دستوري](https://www.annahar.com/author/20691-%D8%AD%D8%B3%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A)

* 27 أيلول 2018 | 00:00

بعد مضي قرابة قرن على كتابة دستورنا و75 سنة على استقلال لبنان، ما زلتُ مقتنعاً بأنَّ النظام الجمهوري الديموقراطي البرلماني الذي اعتمدناه منذ سنة 1926 والذي اعتُمد في فرنسا منذ سنة 1875، هو الأنسب للبنان "نظراً إلى تكوينه الديموغرافي ولعدم توافر الأحزاب السياسية الصحيحة فيه". لكن يجب التنبه جيداً إلى أن حرفية نص دستور 1926 تعطي فكرة مشوّهة عن حقيقة هذا النظام البرلماني وتُظهره على أنّه نظامٌ رئاسيٌّ أو ملكيٌّ، إذا لم يُكمَّل بالأعراف البرلمانية، كما طُبِّقَت في فرنسا من سنة 1877 حتى سنة 1940، وهي الأعراف التي وضعت حدّاً لجموح بعض تصرفّات رئيس الجمهوريّة على إثر إقالته الحكومة ثمّ حلّه مجلس النواب.

أما في لبنان، فلم تطبّق هذه الأعراف التي هي في منتهى الديموقراطية، ولم تُحترَم إلا بشكل انتقائي ومضطرب، مما استفزّ المسلمين غداة الإستقلال، وجعلهم يرفعون شعار "المشاركة" في وجه فئة تصرّفت على أنّها صاحبة ضماناتٍ وامتيازاتٍ تقدّمها على بقية فئات الشعب اللّبناني.

من ناحيةٍ أخرى، فإنَّ غالبية سياسيينا قدمت مصالحها الخاصة والفئوية والمناطقية على المصلحة العامة، ولم تعمد إلى بناء وطنٍ على أسسٍ سليمةٍ، فعمَّت سياسة المحسوبيّات واعتلَّ الوطن، إلى أن أتى دستور الطائف الذي، وإن أبقى مبدأ النظام الجمهوري الديموقراطي البرلماني المعمول به في لبنان، وأدخل إلى نصوصه الأعراف البرلمانية المطلوبة، إلّا أنّه أضاف آلياتٍ وتعقيداتٍ وبدعاً ومفاهيم شوّهتْه، مثال "الثلث المعطّل" و"نصاب الثلثَين" و"ميثاق العيش المشترك" وتفسيراته العجيبة، واستحالة إقالة الوزير، كما إستحالة عزل رئيس مجلس النواب بعد انتخابه لمدّة 4 سنوات، مما أصاب نظامنا السياسي مقتلاً، من دور عمل السلطة التنفيذيّة ككل وأداءها وآلياتها. لذلك لا بدّ من تنقية دستورنا من كلّ هذه العاهات.

كما أدّى التنظير السياسيٍ حول "الديموقراطية التوافقية" و"حكومات الوحدة الوطنية" إلى تعطيل دور المعارضة وإلى ضرب أسس الديموقراطية في الصميم.

أمّا تسليم الحكم بعد سنة 1990 جوائز ترضية إلى ميليشيات الحرب اللبنانية ورضوخ سياسيينا واستسلامهم لممارسات الوصاية السورية، ونشوء دولة على حساب الدولة بحجة التحرير والتصدي للعدوّ الإسرائيلي، وانقسام اللبنانيين أدوات لمحاور إقليمية، واستشراء الفساد وصولاً إلى الاصطفافات الطائفية وتبدية حقوق الجماعات على حساب حقوق المواطن واعتماد قانون انتخابٍ يشتِّت صوتَ النّاخب بحجّةٍ نسبيةٍ مزعومةٍ وصوتٍ تفضيليٍّ طائفي، فكانت ولا تزال أموراً تهدّد الوطن وحاضر أبنائه ومستقبلهم.

إزاء هذا الواقع المقلق والأليم، تراني أقف مصدوماً من محاولات بعض من هم اليوم في موقع السلطة والمسؤوليّة للعودة إلى ممارسات فئوية وشعبوية واستفزازية تطعن كلها الدستور والنظام الديموقراطي البرلماني ولبنان وتعيدنا إلى الأجواء التي كانت سائدةً عشيةَ الحرب اللبنانية.

وكأنّهم لم يتّعظوا من أخطاء الماضي وعِبَره.

خلاصةً، يمكن القول إنّ للبنان دستوراً جيّداً يحتاج إلى تنقيته من شوائب مهمّة وأساسيّة في أجواء علمٍ وهدوءٍ. لكنّ الطّامّة الكبرى تكمن في رجال يعتدون على النصوص والمفاهيم الدستورية ويفسرونها وفقاً لأهوائهم. رجال يتقاتلون على المناصب ويتفقون على المكاسب عِوَض أن يعملوا بجدٍّ وتفانٍ من أجل حماية الوطن ورفاه أبنائه!

لذلك لا يسعني إلا أن أردّد قول العلّامة الفرنسي ليون دوغي: "ليس للقانون الدستوري من ضابطٍ سوى حسن نيّة الرجال الذين يطبّقونه، وأمانتهم، وأخصّهم رئيس الجّمهوريّة".

**قرّاء النهار يتصفّحون الآن**